العدد (2228) السنة التاسعة - الأحد (21) آب 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

في الواقع الاقتصادي

حيتان الفساد

■ عباس الغالبي

يبدو أن حيثيات عقود الكهرباء الأخيرة مع الشركتين الألمانية والكندية تفضي إلى أن هنالك حيتاناً للفساد في العراق لايروق لها إلا التعامل بالمليارات وليس بالملايين من الدولارات ، حيث استأسد المفسدون ورفعوا من مستوى التعامل إلى المليارات .

وعلى الرغم من استضافة مجلس النواب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني ووزير الكهرباء المستقيل رعد شلال ، إلا أن ثمة غموضاً يكتنف توضيحاتهما وإجاباتهما على أسئلة البرلمانيين ، حيث كانت جل هذه الأسئلة تتجه حول دوائر الاتهام الحقيقية ، حيث بدا كل من نائب رئيس الوزراء ووزير الكهرباء ينأى بنفسه عن المسؤولية في توقيع العقود التي تدور رحاها بحسب الوثائق والمعطيات بين مجلس الوزراء والوزارة ذاتها ، وهي حلقة ثلاثية مترابطة لايمكن فصلها بين رئيس الوزراء ونائبه لشؤون الطاقة ووزير الكهرباء .

المعطيات التي تحدث بها نائب رئيس الوزراء الشهرستاني والوزير المستقيل تنبئ عن غفلة وإهمال وعدم دقة في الاختيار إن لم نقل أن هنالك نية في الفساد ، قد تظهر التحقيقات والغور في أعماق تلك العقود عن حيتان للفساد منها صغيرة وأخرى كبيرة ، وحلقات رئيسية وأخرى وسيطة .

ومن هنا فإن الأمر بحاجة إلى تحقيق مهني عالي المستوى من قبل الأجهزة الرقابية كافة سعياً لإظهار الحقيقة التي تسعى في ذات الوقت جهات سياسية كبيرة لتمييعها والتغطية عليها حتى عبر القضاء ، كما أن هذه العقود التي جاوزت قيمتها حاجز المليارِي دولار تمثل حجماً كبيراً من الطاقة التي يفترض أن تعزز الطاقة المتاحة في ظل الحاجة الكبيرة للكهرباء ليس للاستهلاك المنزلي فحسب ، بل لحركية وفاعلية القطاعات الاقتصادية كافة .

ويعد قطاع الكهرباء من أكثر القطاعات تعرضاً ونهشاً للفساد المالي والإداري منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن ، في وقت يعد أكثر القطاعات أهمية فضلاً عن دخوله كعنصر رئيسي في القطاعات كافة ، وكذلك السقف المالي العالي لعقوده بالقياس لعقود القطاعات الأخرى باستثناء النفط ، حيث يبدو أنها مغرية للفاسدين المتربصين الذين يتوقون إلى أن يصبحوا حيتاناً كبيرة في ظل هذا المسرح مفتوح الفضاءات .

والفساد في الكهرباء يحمل أبعادا سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية ، كما إن الأمر يرتبط بالشعارات الانتخابية التي تتعلق فيها الطبقة السياسية قبيل الانتخابات وتنساها بمجرد أن تضع العملية الانتخابية أوزارها ، ليدب الفساد في روح هذا القطاع الأهم .

لايمكن للشعارات أن تظل مدوية إلى مالانهاية ، ولايمكن للفاسدين أن يترعرعوا في ديمقراطية وعملية سياسية حقيقية ، كما لايمكن للفساد أن ينتعش في ظل شيوع قيم النزاهة الحقيقية التي يتنادى على إشاعتها الجميع من الكتل السياسية والأحزاب والأفراد المنضوين حالياً في المشهد السياسي ، في وقت ينساب الفساد من بين أصابعهم أنفسهم بحسب مواقعهم الوظيفية .

فيما أكدت التجارة توزيعها بسلة واحدة مطلع العام المقبل

خبراء لـ(المدى الاقتصادي): الأجدى تحسين مفردات البطاقة التموينية وانسيابية توزيعها

□ بغداد / صابرين علي

أجمع عدد من الخبراء الاقتصاديين على أن الضرورة تتجه لتحسين مفردات البطاقة التموينية وتحقيق انسيابية في توزيعها ، في وقت أكدت وزارة التجارة أن توزيع مفردات البطاقة التموينية سيأخذ أسلوبا جديداً ابتداء من مطلع العام المقبل ٢٠١٢.

وقالت الخبيرة الاقتصادية الدكتورة عامرة البلداوي لـ (المدى الاقتصادي) :إن الهدف من هذا الموضوع تقديم مواد غذائية بنوعية جيدة وبشكل يحقق الديمومة والاستمرارية في ظل وجود مشاكل عدة في التوزيع .

وأضافت البلداوي : إن الهدف من وضع مفردات البطاقة التموينية بسلة واحدة هو تحسين المواد التي تحتويها ،لافتة إلى أن العائلة العراقية بأمس الحاجة إلى تحسين النوعية والكمية معاً .

من جهته قال الخبير الاقتصادي عباس أبو التمن :إن البطاقة التموينية بحاجة الى تحسين محتواها بالاضافة الى تفعيل عملية توزيعها من حيث الإضافات الجديدة التي تتلاءم مع نظام الصحة العالمي وخصوصاً بعد استمرار نظام البطاقة التموينية لأكثر من عشرين عاماً من دون تطور ملموس .

وأضاف أبو التمن :ان البطاقة التموينية بحاجة الى الخضوع الى المواصفات الصحية التي تؤمن حماية المستهلك من الأمراض ، حيث ان المواطن ليس بحاجة الى نظام السلة الواحدة بدون تغيير في الكمية والنوعية التي تحتويها .

وبين أبو التمن ان الكثير من العوائل العراقية تعتمد على البطاقة التموينية كمصدر للعيش مستغربا من عدم خضوع مفرداتها للصحة لاسيما و ان العراق بلد نفطي يتمكن من توفير أفضل النوعيات له من خلال العائدات النفطية ،مشيراً الى ان المواطن يخضع الى حصار الفقر بعد ان اصبح اغلب مفردات البطاقة التموينية مفقودة في الوقت الحاضر مع تراجع الإنتاج الزراعي وعدم كفايته في تقديمها له .

من جهته قال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون :ان تحسين مفردات البطاقة بالاضافة الى توزيعها بسلة واحدة يحتاج الى أمرين لابد منهما حيث ان توفير مستلزماتها بكافة أنواعها تمكن من خفض الأسعار في الأسواق المحلية، أما توزيعها بسلة واحدة قد يعمل على الحفاظ على مفرداتها من الغش والتلاعب من قبل الوكلاء والموردين وإيصالها الى المواطن على أفضل مايكون .

من جهته قال الخبير الاقتصادي من مركز بحوث السوق وحماية المستهلك سالم البياتي :إن توزيع مفردات البطاقة التموينية بسلة واحدة بحاجة الى تحقيق الجدوى الاقتصادية من خلال إضافة مفردات جديدة ونوعيات جيدة تخدم الاقتصاد العراقي والقدرة الشرائية للمواطن .

وأضاف البياتي : إن توزيع مفردات البطاقة بسلة واحدة يتطلب عملاً في الدراسة حيث ان هذا الموضوع ذو صلة مباشرة ومؤثرة على حياة المواطن العراقي مؤكداً تحسين في الكمية والنوعية للبطاقة التموينية وتوزيعها بشكل يضمن وصولها الى المواطن بأمان .

في غضون ذلك أكدت وزارة التجارة ان توزيع مفردات البطاقة التموينية سيأخذ أسلوبا جديداً ابتداء من مطلع العام المقبل ٢٠١٢، مبينة انه سيتم تزويد المواطنين بالمواد الغذائية معبأة بكيس واحد.

وقال وزير التجارة خير الله حسن لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "وزارة التجارة وضعت خطة سيتم تنفيذها عام ٢٠١٢خاصة بتنظيم عملية توزيع مفردات البطاقة التموينية على المواطنين".

وأضاف وزير التجارة : سيتم تزويد المواطنين بالمواد الغذائية التي تضم الرز، والزيت، والعدس، والسكر، ومعجون المطاطم، وجميعها معبأة بكيس واحد".

وتابع : ان وزارته ستتعامل وفقاً لشروطها الخاصة مع الشركات التي تستورد مفردات البطاقة التموينية، على سبيل المثال ينبغي ان يكون السكر المستورد برازيلي المنشأ، والرز من منشأ هولندي، اي ان الوزارة هي من تقرر نوعية المواد الغذائية المستوردة ضمن مفردات الحصة التموينية".

وأشار الى ان وزارته تلقت طلبات من ٨ شركات حتى الآن، ممن تقدمت بطلبات استيراد المواد الغذائية بحسب الطريقة الجديدة، وسيتم حسم هذه المسألة خلال الايام القليلة المقبلة".

وبين وزير التجارة ان "اتباع الاسلوب الجديد في استيراد المواد الغذائية سيحول دون جلب سلع رديئة الى العراق، ولاسيما ان الوزارة كانت تعاني من مشكلات بهذا الصدد سابقاً" مبيناً ان "الاسلوب الجديد بتوزيع المواد الغذائية على المواطنين لا يشمل مادة الطحين، ولذلك سيتم توزيع هذه المادة بالطريقة المتبعة نفسها".

ويعود نظام توزيع مفردات المواد الغذائية بحسب البطاقة التموينية على المواطنين العراقيين الى عام ١٩٩٠، بعد صدور القرار رقم ٦٦١ في ٦ آب من قبل مجلس الامن الدولي، الذي قضى بفرض عقوبات اقتصادية ضد العراق، فيما يشير محللون الى ان العراق اعتمد توزيع المواد الغذائية على المواطنين بشكل شهري في عام ١٩٤٢. وشهدت غالبية المدن العراقية تظاهرات احتجاجية في ٢٥شباط الماضي، للمطالبة بتحسين مفردات البطاقة التموينية، من ضمن المطالب الاخرى الداعية لتحسين واقعهم المعيشي ونوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.

مصدر : الكهرباء أبرمت العقود مع شركات غير مصنعة

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أكد عضو لجنة النفط والطاقة النيابية بايزيد حسن ان العقود التي أبرمتها وزارة الكهرباء والتي أثارت ضجة كبيرة كانت مع شركات غير مصنعة للمولدات .

وقال حسن لوكالة كل العراق [أين] ان " وزارة الكهرباء كان يجب عليها إبرام العقود مع شركات مصنعة للمولدات وليس عن طريق شركات وسيطة".

وأضاف انه " بالرغم من ان الشركات التي تم توقيع العقود معها كانت شركات وسيطة إلا ان هناك من يقول ان هذه الشركات هي عبارة عن حبر على ورق ولا وجود لها بالواقع"، مشيراً الى انه" تم الاستيضاح من نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني ووزير الكهرباء المستقيل رعد شلال حول هذه الشركات وعن طريقة التعاقد معها " .

وتابع انه " لا يزال الوقت مبكرا على اتهام أي طرف بالمسؤولية عن إبرام هذه العقود قبل إنهاء اللجنة التحقيقية المكلفة بالبحث بهذه العقود".

ودعا حسن الى "انشاء هيئة خاصة اتحادية بصلاحيات واسعة لإبرام العقود في مجال قطاع الكهرباء لحل أزمة الكهرباء فضلا عن عدم الوقوع بمثل ما حصل في هذه الفترة".

تجدر الإشارة الى أنّ رئيس الوزراء نوري المالكي وجه بإقالة وزير الكهرباء رعد شلال على خلفية إبرام الوزارة عقوداً مع شركات وهمية ومفلسة بأكثر من مليار دولار.

وكان بعض أعضاء مجلس النواب رفضوا تحميل وزير الكهرباء مسؤولية توقيع هذه العقود مشيرين الى أنّ لجنة الطاقة الوزارية التي يترأسها نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني وبعضوية كل من وزراء النفط والكهرباء والموارد المائية والعلوم والتكنولوجيا هي المسؤولة عن توقيع العقود ذات المبالغ الكبيرة ، إلا أنّ رئيس الوزراء نوري المالكي عزا سبب الإقالة الى فشل وزير الكهرباء في تقديم أي منجز خلال مدة المئة يوم بالإضافة الى التعاقدات الوهمية مع الشركات.

التخطيط تطلق برنامج بوابة معلومات العراق

□ بغداد / المدى الاقتصادي

أطلقت وزارة التخطيط العمل ببرنامج بوابة معلومات العراق وبذلك تعد الأولى بين دوائر ومؤسسات الدولة العراقية في استخدام هذا البرنامج المعلوماتي .. وقال وزير التخطيط الدكتور علي يوسف الشكري خلال الاحتفال الذي أقامته الوزارة بهذه المناسبة ان هذا الانجاز يعد مفخرة للعراق لان من شأنه مساعدة الباحثين وطالبي البيانات بالحصول على المؤشرات والمعلومات المطلوبة بنحو سريع وبطريقة ممتعة وسهلة جدا ..

وأضاف الشكري ان جهودا كبيرة بذلت في هذا الإطار للوصول الى هذه النتيجة التي جعلت من وزارة التخطيط الاولى في استخدام هذا البرنامج ..

واشاد الوزير بكوادر الجهاز المركزي للإحصاء التي انجزت هذا العمل ، مشيراً الى ان هذا الانجاز لم يكن الاول كما انه لن يكون الاخير مؤكداً ان المرحلة الحالية تدعونا الى بذل قصارى جهودنا للنهوض بواقع التنمية في العراق من خلال الاعتماد على المعايير والأسس العلمية في التخطيط .. وانجاز مثل هذا المشروع يأتي في هذا الإطار ،اذ سيكون له تأثير ايجابي واضح على عمل الوزارات لانه سيمكن اية وزارة او جهة في الحصول على المعلومة المطلوبة في اي مجال من مجالات التنمية وبالتالي المساعدة على وضع الخطط والمشاريع على وفق المعايير والمواصفات الدولية بما ينعكس إيجابا في نهاية المطاف على حياة المواطن العراقي .

اللجنة المالية : مقترح المخصصات الهندسية سيزيد النفقات التشغيلية على حساب الاستثمارية

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

عدت اللجنة المالية البرلمانية ان مقترح قانون المخصصات الهندسية سيزيد من النفقات التشغيلة على حساب الإستثمار، داعية الى دعم القطاع الخاص الذي يزيد من فرص العمل ويعيد بناء الإقتصاد في البلاد.

ويذكرأن هذا المقترح تضمّن صرف مجموعة من المخصصات الهندسية للمهندسين العاملين في دوائر الدولة إضافة إلى المخصصات التي جاءت بقانون سلم الرواتب.

وقالت عضو اللجنة المالية البرلمانية والنائب نجيب د(الوكالة الأخبارية للأنباء) :"يتضمن هذا المشروع عدد من نصوص مقترح قانون يخص شريحة المهندسين لتحفيزهم وتشجيعهم داخل الحقل الميداني وتكريم جهودهم في اداء الأعمال الهندسية . واضافت ان هذا القانون سيتم عرضه في مجلس النواب لإدراجه ضمن جدول الأعمال ليتم قراءته قراءه اولى ، مشيرة الى انه سيزيد من حجم النفقات التشغيلية على حساب الإستثمارية لذلك يجب أن تكون هناك دراسه إستيراجية وخطة لهذا القانون" . واوضحت نجيب:"نحن مع مساندة ودعم شريحة المهندسين ولكن هذا المشروع قد يحفز باقي القطاعات المطالبة بمخصصات مما سينعكس على النفقات التشغيلية على حساب الإستثمارية كونها ستخدم شريحه معينة فقط، داعية الى دعم القطاع الخاص الى جانب الإستثمار الذي سيوفر فرص عمل للجميع"

خبراء يطالبون بتسليم الخدمات لشركات القطاع الخاص بعد فشل الحكومة

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أكد خبراء اقتصاديون أن الحكومة أثبتت فشلها وعدم قدرتها على توفير الخدمات اللازمة الى المواطن العراقي ،والسبب يعود الى عدم تضافر جهود الوزارات والدوائر الخدمية والتنسيق في ما بينها، داعين الى تسليم هذا الملف الى شركات القطاع الخاص .

وقال الخبير الاقتصادي أحمد أبريهي لـ (الوكالة الأخبارية للأنباء) أن مشكلة الخدمات في العراق حلولها اكبر من إمكانات الحكومة.

واضاف أن إمكانية الدولة والمجتمع لهذه الحلول غير موجودة فبالتالي نحتاج الى أن نعمل على تكوين جبهات عديدة تأخذ بنظر الاعتبار التخطيط الجيد والعمل نحو خدمات أفضل .

وتابع:هناك شركات خدمية كثيرة في القطاع الخاص لكنها تفتقر الى العاملين من اصحاب الكفاءة والمؤهلين لهذا المجال ، داعيا الى فتح مراكز تدريب خريجي الكليات والمعاهد الفنية وزج هؤلاء الشباب مع شركات عالية المستوى وبتخصصات متعددة في المجال الخدمي .

فيما عللت عضو لجنة الخدمات والإعمار في البرلمان النائبة سهاد فاضل لـ (الوكالة الأخبارية للانباء) تراجع الخدمات يعود الى الفساد الإداري والمالي في المؤسسات والوضع الأمني غير المستقر في البلد .

وأشارت الى أن"هناك مشاكل في عمل المشاريع الخدمية بسبب سوء التخطيط ، حيث يتم تعبيد الشوارع قبل مد أنابيب المجاري او المياه مما يؤدي الى الحفر مرةً أخرى."

وذكرت أنه في الفترة الأخيرة بسبب ضخ الأموال الكثيرة ظهر لنا مقاولون غير أكفاء وغير مؤهلين لإنجاز المشاريع ، والمقاولة تباع مرتين او أكثر قبل أن تصل الى الجهة المنفذة للعمل وهذه كلها هدرللأموال ، مؤكدةً أن الفساد الإداري والمالي لا يزال مستشريا في جميع دوائر الدولة رغم وجود الرقابة الشديدة من قبل مجلس النواب.

ورجحت فاضل أن تشهد الفترة المقبلة حركة تقديم خدمات جيدة ، مبينةً أننا عندما استضفنا وزراء البلديات والاعمار والاتصالات في مجلس النواب عرضوا لنا خططهم الستراتيجية وعلى مدى أربع سنوات وكان التخطيط جيدا وبدأوا بالاتجاه نحو التعاقد مع شركات أجنبية غير ماكان عليه في السابق ،فتم التوجه الى الشركات المتخصصة كالهندية والفرنسية والتركية وخاصة في مجال المياه والمجاري.

وبينت أن البنى التحتية للقطاع الخدمي في العراق مدمرة منذ تسعينات القرن الماضي ولحد الآن بسبب الحصار الذي كان مفروضا ، وكانت الأموال تصرف من خلال إشراف الأمم المتحدة ، لكن بعد عام (٢٠٠٣) كان الصرف كبيرا من الأموال في مجال الخدمات من فريق الاعمار الامريكي ومن الحكومة العراقية ،ومع هذا الضخ الكبير من الأموال هناك فساد إداري ومالي .

(صاعد... نازل)

■ متابعة / المدى الاقتصادي

واصلت أسعار السلع والبضائع المستوردة ولاسيما الغذائية منها في الأسواق المحلية ارتفاعها مع بدء العد التنازلي لنهاية شهر رمضان المبارك

و عزا متعاملون هذا الارتفاع إلى أسباب عدة منها الإجراءات التي تقوم بها وزارة التخطيط من خلال فحص المطابقة لشهادة المنشأ وسعي البعض من التجار لتحقيق هامش ربح سريع وعال مع ازدياد الطلب على المواد العذائية خلال شهر رمضان ..

وقال التاجر محمد الفرطوسي لـ (المدى الاقتصادي) : ان الروتين القاتل الذي تمر به البضاعة اثناء عملية الفحص وتأخرها لمدة طويلة في الحدود و التكلفة العالية لعملية فحصها أدت الى قلة العرض في الإسواق مقابل الطلب العالي وخصوصاً خلال شهر رمضان الذي يشهد إقبالا واسعاً على شراء السلع والبضائع المستوردة حيث ان هذه الإجراءات دفعت التجار الى رفع الاسعار لتغطية النفقات التي يتم صرفها على دخول البضاعة .

وذكرت تقارير ميدانية مطلعة إن سعر الكيس الواحد من مادة الرز زنة (٥٠ كغم) بلغ (٣٧،٢٥٠) دينارا ، وارتفع سعر الكيس الواحد من مادة العدس زنة (٥٠) كغم من(٨٣،٧٥٠)دينارا إلى (٥٤،٧٥٠) دينارا.. ومادة الحمص سعر الكيس الواحد زنة(٥٠كغم)إلى (٦٣،٠٠٠) دينار، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس زنة (٥٠ كغم) من إلى (٦٦،٠٠٠) دينار ، فيما ارتفع سعر الكيس الواحد من مادة اللوبياء زنة (٥٠كغم) من (٣٠،٥٠٠) دينار إلى (٣١،٢٥٠) دينارا ، فيما ارتفع سعر كارتون الزيت المستورد سعة (٢٠لترا) من (٣٧،٢٥٠) دينارا إلى (٣٨،٠٠٠) دينار ومادة معجون الطماطم للكارتون الواحد سعة (١٢ علبة) من (٢١،٧٥٠) دينارا إلى (٢٣،٥٠٠) دينار والكارتون الواحد سعة (١٢ طبقة) من مادة البيض المستورد إلى (٤٦،٥٠٠) دينار.

وأضاف التقارير ان سعر كيلو غرام الواحد من اللحوم المحلية (البقر والغنم) ارتفع من (١٥،٠٠٠) دينارإلى (١٥،٢٥٠) دينارا، فيما ارتفع سعر صندوق الدجاج المستورد سعة (١٠ دجاجات) إلى (٤٤،٥٠٠) دينار،مبينا إن سعر كيلو لحم غنم طازج / محلي في بغداد بلغ (١٥،٥٠٠) دينار، وسعر الموصل١٤٢٥٠ وسعر البصرة١٤،٧٥٠ لحم بقر طازج (بدون عظم) / محلي كيلو سعر بغداد١٥٢٥٠ سعر الموصل١٣٧٥٠ سعر البصرة ١٤٢٥٠ دجاج مجمد / محلي كيلو و الموصل٤٧٥٠ سعر البصرة ٤٤٣٨"، أما بالنسبة لمادة السكر فقد ارتفع سعر الكيس زنة (٥٠كغم) الى (٧٥،٠٠٠) دينار .فيما بلغ سعر مواد الحبوب ومنتجاتها كالآتي : طحين إماراتي / ١ كغم / ١٤٥٠دينارا رز إماراتي / ١ كغم / ١٢٠٠ دينار ، كيس زنة ٥٠ كغم (٥٠٠، ٢٧) دينار، الجريش الناعم والخشن والحبية / ١ كغم / ١٥،٠٠٠ دينار .

فيما بلغ سعر بصل أبيض بارد يابس في بغداد ١٠٠٠ دينارللكيلو ، وسعر الموصل ٨٠٠دينار وسعر البصرة ٨٠٠ دينار ، والبطاطا سعر بغداد ١٠٠٠، و الموصل١٠٠٠، و البصرة١٠٠٠ ، والطماطة سعر بغداد٥٠٠ و الموصل ٦٥٠ والبصرة ٥٠٠ وخيار ماء سعر بغداد ٧٥٠ و الموصل ٥٥٠. والبرتقال / محلي سعر بغداد ٦٥٠و سعر الموصل٥٥٠و سعر البصرة ٧٥٠دينارا وبرتقال / مصري سعر بغداد١٠٠٠ دينارو سعر الموصل١٠٠٠دينارو سعر البصرة ١٤٥٠دينارا

فيما بلغ سعر كيس حليب مجفف تجاري المدهش كامل الدسم / سلطنة عمان فئة ٤٠٠غرام في بغداد ٣٠٠٠ دينار وسعر الموصل٢٦٢٥ . وبيض أحمر حجم كبير طبقة ٣٠بيضة سعر بغداد ٤٢٥٠ دينارا و سعر الموصل ٥٠٠٠ دينار وزيت نباتي تجاري زير / تركي قنينة بلاستك ١لترسعر بغداد ٢٢٥٠ دينارا وسعرالموصل٢٣٧٥و سعر البصرة ٢٠٠٠دينار .